إشكالية ترجمة المصطلح اللساني في اللغة العربية

أ. د. لكبير الحسني

أستاذ بجامعة سلطان مولاي سليمان، المغرب

البريد الإلكتروني: elhassani.kabir@gmail.com

معرف (أوركيد): 0000-0003-0821-9798

بحث أصيل الاستلام: ٢٩-٣-٢٠٢١ القبول: ٢٥-٤-٢٠٢١ النشر: ٢٨-٤-٢٠٢١

الملخص:

بني هذا البحث على قاعدة شرطية مفادها أنه إذا كانت المصطلحات اللّسانية تتوق لأن تصبح دراسية علمية للمفاهيم والمفردات الموجودة في اللغات الأجنبية، فإن التوليد الاصطلاحي باعتباره آلية معيارية، يمكن عدّه قاعدة تتجه نحو التمثل والتحقق، الشيء الذي سينعكس على ضبط العوالم التي من خلالها يمكن أن نصنع ثقافة اصطلاحية جديدة تمنح الدرس العربي هوية جديدة وحيوية جديدة تواكب التطور الذي ما فتئت هوّته تتسع يوما عن يوم، وتبديد هذه الهوة لن يتأت إلا عبر المرور على سكة توحيد المصطلح اللساني وتزكية حضوره في التعليم والحياة الاجتماعية والثقافية، ولكي يتحقق ذلك فإننا نحتاج إلى مؤسسات بحث متخصصة وتملك درجة كبيرة من الكفاءة والجدية، إلى جانب إرادة سياسية حقيقية تساير الأمر وتواكبه.

الكلمات المفتاحية:

المفهوم، المصطلح، التعريب، الترجمة

للاستشهاد: الحسني، لكبير. (٢٠٢١). إشكالية ترجمة المصطلح اللساني في اللغة العربية. ضاد مجلة لسانيات العربية وآدابها. مج٢، ع١. ٣-٢٧ https://www.daadjournal.com/

Atıf İçin / For Citation: Elhassani, Lekbir. (2021). Arapça'daki Dilbilim Terimlerinin Çeviri Problemi. Arap Dilbilimi ve Edebiyatı Dergisi – DÂD. Cilt/Volume 2, Sayı/Issue 3, 3-27. https://www.daadjournal.com/.

The Issue of Translating the Linguistic Term in the Arabic Language

Prof. Dr. Lekbir Elhassani

Sultan Sliman University, Morocco

E-mail: elhassani.kabir@gmail.com

Orcid ID: 0000-0003-0821-9798

Research Article Received: 29.3.2021 Accepted: 25.4.2021 Published: 28.4.2021

Abstract:

This research was based on a conditional rule that if linguistic terminology aspires to become a scientific study of the concepts found in foreign languages; The terminology generation as a standard mechanism can be considered a rule that moves towards complication, which will be reflected in controlling the worlds through which we can create a new terminology culture that gives the Arab lesson a new and vital identity that keeps pace with the development whose chasm has been expanding day by day, The dissipation of this gap will only be achieved by passing the path of unifying the linguistic term and recommending its presence in education and social and cultural life. For this to be achieved, we need specialized research institutions that possess a great degree of competence and seriousness, in addition to a real political will that goes along with the matter.

Keywords:

Concept, Terme, Arabization, Translation

Arapça'daki Dilbilim Terimlerinin Çeviri Problemi

Prof. Dr. Lekbir Elhassani

Sultan Sliman Üniversitesi, Fas

E-Posta: elhassani.kabir@gmail.com

Orcid ID: 0000-0003-0821-9798

Araştirma Makalesi Geliş: 29.03. 2021 Kabul: 25.04.2021 yayın: 28.04.2021

Özet:

Bu araştırma, eğer dilbilim terimleri yabancı dillerde mevcut olan kavramlar ve kelimeler için bilimsel bir çalışma olmak istiyorsa, standart bir mekanizma olması bakımından terminoloji üretiminin benzetme ve gerçekleştirmeye yönelen bir temel olarak görülmesi mümkündür olarak ifade edilen şartlı bir kurala dayanıyor. Bu kabul onlar vasıtasıyla yeni bir terim kültürü oluştarabileceğimiz kelimelerin belirlenmesine yansıyacaktır. Bu yeni kültür Arap Dili çalışmalarına kendisi ve diğer diller arasında her geçen gün açılmakta olan uçurumdaki gelişmelere ayak uyduracak yeni bir kimlik ve canlılık verecektir. Bu uçurumun kapatılması ancak dilbilim terimlerinin birleştirilmesi ve bu birleştirilen terimlerin eğitime, sosyal ve kültürel hayata dahil edilmesiyle sağlanacaktır. Bu durumun gerçekleşmesi için, işleri kolaylaştıran ve uyum sağlayan gerçek bir siyasi iradenin yanında büyük ölçüde yeterlilik ve ciddiyete sahip uzman araştırma kurumlarına ihtiyaç duyuyoruz.

Anahtar Kelimeler:

Kavram, Terim, Ta'rîb, Çeviri

تقديم:

شغل موضوع ترجمة المصطلح حيزا كبيرا من التفكير داخل الحقل اللساني، بحكم المكانة المهمة التي يحتلها في التعبير عن المنجزات العلمية والثقافية من خلال التخطيط الممنهج الذي ينسجم مع شبكة من العلائق التواصلية التي تربط بين البيئة المنتجة للمصطلح وبين البيئة الحاضنة له، وعندما نتحدث عن العلائق التواصلية فإننا ننفتح على كلّ أشكال المثاقفة بين الدول، فلكي نساير التقدم العلمي الذي يسير بوثيرة سريعة جدا، يجب أن ننتج مقابلات عربية لتلك المنجزات حتى يسهل التواصل بها معرفيا داخل نظامنا التعليمي، وهي عملية تتطلب مجهودا جبارا تنخرط فيه جماعات لغوية بشكل واع في بناء نظام قاعدي يُسهّل عملية الترجمة بمعايير معجمية تأخذ من التعريب والنحت والاقتراض... وسائط علمية مهمة لبناء مقابلات تيسر الانتقال من نظام المصطلح إلى نظام المفهوم[1].

يملك المصطلح داخل النظام الحاسوبي للعربية سمات لغوية خاصة جدا نظرا لطبيعة الإكراهات المعقدة التي تطبع إيجاد ترجمة مصطلحية موحدة بسماتها الدقيقة التي تتلاءم مع اللغة العربية في مستواها المعياري الفصيح، على أساس أن هذه الإكراهات هي التي ستدفعنا نحو طرح هذه القضية للمساءلة العلمية اعتبارا أن ترجمة المصطلح قد ينسجم بعضه مع النسق اللغوي العربي، وقد يتعلق جانب من الدراسة بالدور الذي يناط بالنحو (النظام الحاسوبي) في تحديد السّمات الكلية التي تعمل على خلق التمايز بين المصطلحات على المستوى الوظيفي؛ لأن مسألة توظيف المصطلح

(١) سنوضح لاحقا في هذا البحث حدود التمايز بين المصطلح والمفهوم مركزين على خصائص كل واحد منهما، مؤكدين في الوقت نفسه أن عمليات اشتغال كل واحد منهما مقيدة بضوابط خاصة ومُحوسَبة.

داخل الخطاب الحاضن، لابد أن يخضع للعديد من الشروط التي يجب توفيرها لكي يتحقق التعالق اللغوي بين المصطلح المترجَم ومقتضيات النسق اللغوي العربي(١).

على هذا الأساس، انشغلت العديد من المجامع اللغوية والمؤسسات المسؤولة في الوطن العربي بترجمة المصطلحات بالنظر إلى أهميته في خلق أفق جديدة للخطاب العلمي داخل جامعاتنا ومدارسنا، إشكالية تضع ترجمة المصطلح في صيغته الحديثة واستخدامه داخل النظام التعليمي ضمن الأولويات التي يجب التركيز عليها لكون المسألة هي نتاج علاقة تفاعلية (تواصلية) بين ما ينتجه الآخر وبين ما نعبر عنه نحن، خصوصا أن الدراسات اللغوية المقارنة (Comparative Linguistic Studies) تؤكد أن مسايرة الركب اللغوي يستوجب ضبطا دقيقا للمصطلحات حتى يحسن التعامل معها وتوظيفها بما يلزم من حذر فيما يخصّ الحمولات الفكرية والثقافية المناسبة، غير أن سياق البحث في نتاج حركتي التعريب والترجمة (Arabisation and Traduction) في الوطن العربي يبين أنه كان لهما بعض الآثار السلبية على فكرنا ولغتنا؛ لأنهما أنتجا اتجاها جديدا في معالجة اللغة العربية التي أصبحت تبتعد يوما عن يوم عن أصولها وقواعدها الخالصة لترتبط بلغة الثقافة المهيمنة، لذلك وسمت ترجمة المصطلح بالغموض في التعبير عن ذاته بمفاهيم يحكمها التفرد والاضطراب، وفي غياب مؤسسات عربية مراقبة وموحدة لعمليتي التعريب والترجمة، سادت مجموعة من المصطلحات المتضاربة وغير المتقنة، بل لم تكلف صاحبها سوى عملية استنساخية، فباتت اللغة العربية بموجب ذلك، تحت رحمة المترجمين، فترجم المصطلح الواحد بعشرات الأشكال حتى اختلفت ترجمة المصطلح الواحد من بلد إلى آخر، بل حتى داخل البلد الواحد نفسه إذ نجد تباينا في الأمر من مؤسسة لأخرى، من هنا أصبحت

(١) هناك العديد من الشروط التي يجب أن تتوافر في المصطلح المترجم لكي يدخل مجال الاستعمال اللغوي، أولا يجب أن ينسجم مع النسق العربي المعيار، كما يجب أن يصاغ على أحد الأوزان القياسية العربية، ثالثا يجب أن يحمل المعنى النووي العام الذي يميزه ... هي الشروط التي سنتوسع فيها بكثير من التفصيل لاحقا.

الضرورة ملحة لترشيد المجهود والتحسين من جودة البحث العلمي عبر تفعيل دور المؤسسات المعنية بالترجمة باعتبارها وسيلة ردع أمام الشتات والتفرقة.

١ - إشكالية العلاقة بين المفهوم (Concept) والمصطلح (Terme) والاصطلاح (Terminologie)

هناك تساؤلات كثيرة تتعلق بالعامل الحاسم في كشف حدود التمايز بين هذه المستويات على الرغم من أن البؤرة الأساسية في هذا البحث هي تأثر اللغة العربية بالتعدد ترجمات المصطلح الحديث، حتى يكون لدينا الاستعداد المنهجي الواضح للدخول في المناقشات العامة حول الموضوع، فإنه من الأهمية بمكان أن ندرك أفق اشتغال كل من المفهوم والمصطلح والاصطلاح.

أولا يجب أن نوضح أن جوهر التمايز بين المفهوم (Concept) والمصطلح (Terme)في اللغة العربية يكمن في اعتبار الأول يشتغل على المادة التي تحيل على تصور أو فكر، في حين أن الثاني لفظ يشتغل على مادة الفكر تحديدا، ثم إن الإطار الذي يعمل على تحديد التمايز ينبني على أن المصطلح يختلف بحسب خصائصه من عشيرة لغوية (مجتمع لغوي) إلى أخرى، فتسمع أن أهل المغرب يصطلحون على تسمية (linguistics) مثلا بعلم اللغة أو اللّسانيات، في حين يُترجم عند أهل المشرق بالألسنية واللّسنيات، وهو أمر معكوس بالنسبة للمفهوم الذي يطبعه الاتفاق؛ لأنه يحمل فكرة عن شيء ويتم التعبير عنها باصطلاح محدد، وهذا ما نجده في العلم والثقافة، فنعبر عن الفكر بمصطلح الإيديولوجيا، ونعبر عن علم اللغة بمفهوم اللسانيات، ونعبر عن علم الأحياء بالبيولوجيا... وهكذا نجد أن المفهوم والمصطلح يتقاطعان في خاصية الاتفاق[1]، اعتبارا أن الإطار المرجعي الذي ينظم هذه المادة

---

(١) أخذت الكثير من التفاصيل المتعلقة بحدود التمايز بين المفهوم والمصطلح من الورقة العلمية التي قدمها الأستاذ عبد الكبير الحسني بعنوان: آليات توليد المصطلح: الإكراهات والتحديات، تزامنا مع الندوة التي أقيمت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية تحت عنوان

يتحدث عن الاتفاق والتوافق إذ نقول اصطلح القوم: تصالحوا، بمعنى وقع بينهم صلح...فالتاء بمعنى التشارك والاشتراك، ومعنى التفاعل مُخرَج من المطاوعة، والجدير بالذكر أن ما ورد عند القدماء هو لفظ الاصطلاح ولم يرد عنهم لفظ المصطلح[١]، بناء على هذه الخصوصيات ندرك أن لفظ الاصطلاح يضم المفهوم باعتباره مادة موضوعية مستقلة.

يتضح في ضوء ما سبق أن المفهوم (Concept) غير المصطلح (Terme)، فالأول يحيل على فكرة أو تصور يحكمه المتغير وعدم الاستقرار [+ متغير]، في حين أن الثاني يحيل على بناء يحكمه الاتفاق بحكم موضوع الاختصاص [- متغير]، أما الاصطلاح (Terminologie) فيحيل على العلم (الآلة) الذي يهتم بدراسة المصطلح عبر البحث في الطرق التي تقود نحو بنائه عبر تدخل الوسائط والآليات التي تستدعيها مقتضيات ومتطلبات النسق التركيبي للغة العربية.

إن هذا التحديد الدقيق هو الذي يجعل من الممكن لنا أن نرسم حدود اشتغال كل واحدة منها، بل أيضا ضبط المنهج الذي يجعل مجال اشتغال الاصطلاح والمصطلح والمفهوم مختلفا، فحينما ننظر في مادة كل واحدة منها في المعاجم العربية القديمة نرصد أن لسان العرب لابن منظور عندما تطرّق إلى المفهوم بناه على فعل "فَهِم"أي المعرفة بالشيء: فهم الأمر عقله وعرفه... وأفهمه الأمر وفهّمه إيّاه جعله يفهمه[٢]، وهذا أمر لا يدهشنا خصوصا أن ابن منظور اشترط في عملية الفهم إدراك الشيء والإحاطة والعلم به، بمعنى أكثر تدقيقا تشكيل تصور أو فكرة عن الشيء المراد إفهامه.

المصطلح وبناء الأنساق المعرفية: قراءة في كتاب المصطلح والمفهوم والمعجم المختص للدكتور محمد الخطابي، يوم الأربعاء ١٨ أبريل ٢٠١٨.

(١) المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي: ١٣٧.

(٢) لسان العرب (ف هـ م): ١٢/٤٥٩.

إلى جانب المفهوم، نورد الآن بعض التحديدات للمادة التي حاولت أن تقارب بين الاصطلاح والمصطلح، فالشيخ المناوي يعرف الاصطلاح بقوله: "اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول"[(١)]، أما المصطلح بمعناه الحديث "علم مشترك بين اللغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والمعلوماتية وحقوق التخصص العلمي والأدبي والفني، أي أنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[(٢)].

إن هذا التأصيل المعرفي يدفع نحو بناء ركائز قوية مسندة على التراث الفكري العربي، ومعلوم أن أي تطور فكري إذا لم يُبنَ على أسس قوية فمصيره الانهيار، خصوصا أن العرب اشترطت في مسألة التعريف المساواة، وهو شرط يقوم على أن لا يدخل في تعريف اللفظ ما هو خارج عنه، ولا يخرج عنه ما هو داخل فيه، وذلك بأن يستجيب التعريف لمعياري الطرد والعكس[(٣)]، إذن هو شرط يساوي بين اللفظ ودلالته داخل مجال معرفي معين، بمعنى أن يأخذ المفهوم مادته من اللغة ودلالته من المعنى العام الذي ينسجم مع الحقل المعرفي الذي ولد فيه، قبل أن يتحول إلى مجال معرفي آخر بدلالة قد تختلف قوة أو ضعفا ليصبح مفهوما سيّارا بين العلوم والمعارف، على هذا الأساس يجب أن نستوعب أن حدود اشتغال المفهوم والمصطلح والاصطلاح ليست واحدة رغم حجم التقاطع الكبير بينهم.

٢- وضعية ترجمة المصطلح اللّساني الحديث

سبق للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري أن تحدث عن واقع الترجمة في المغرب وفي الوطن العربي، مؤكدا أننا عاجزون على التّجسير والحوار، عاجزون على الانخراط في مساعي المثاقفة والحوار، فأرقامنا ضعيفة وهزيلة مقارنة بما يترجمه

(١) حول المفهوم والمصطلح في الفكر العربي: ٩٢.

(٢) نحو منهجية لوضع المصطلح العربي الحديث: ٩٣-١٢٠.

(٣) شرح تنقيح الفصول: ٧.

الآخر، فالمترجمون قليلون جدا، إننا انطوائيون بشكل مفرط لدرجة أن ثقافتنا إما عتيقة أو مستنسخة، وأي مشروع ناجح للترجمة يجب أن يكون ثلاثي الأبعاد لجني الكثير من الأرباح والفوائد، البعد الأول متمثل في الترجمة الآلية، والثاني في المعالجة الآلية للغات، والثالث في البحث اللساني المقارن، من أجل النهوض باللغة العربية في هذا المحيط المتعدد(١).

اللغة العربية بحاجة إلى رسم مسار جديد يعمل على ضبط قواعدها وأساليب اشتغالها حتى نتمكن من ضبط سوء الفهم الرئيسي الذي يكمن في الاعتقاد أن الاصطلاح والمصطلح واحد، وأن المصطلح والمفهوم لا تجرى بينهما مساحة واسعة تتضاعف هوتها حينما يدخلان بوابة الاشتغال والحوسبة. ومن هنا تتأسس العديد من الإشكالات التي نتنبأ بموجبها أن الوضعية المصطلحية يشوبها الاضطراب وعدم الاستقامة في الوطن العربي.

المسلمة أنه إذا أردنا أن نتحدث عن وضعية ترجمة المصطلح اللغوي الحديث، فلا بد أن ننظر في وضعية اللسانيات باعتبارها العلم الذي يعمل على تفسير الظواهر اللغوية وسبل تطويرها وجعلها مسايرة للأبحاث الدولية، فالدرس اللساني لكي يكون متطورا أو مسايرا، يجب أن يكون مقارنا ومواكبا لكل القضايا المعرفية عبر ممارسة تعريبية (Arabisation) تتجاوز الحواجز الثقافية والفكرية والعلمية، وبالتالي القفز عن ذلك الانفصام الذي يميز اللغات التي تستهلك أكثر مما تنتج، المؤسف أن فهم هذه العلائق المقارنة لم يكن كما نتصور، فحملت الترجمة على عاتقها كل دوافع التشتت الاصطلاحي بين كل المؤسسات المعنية بضبط المصطلح، وبين المجهودات الفردية التي اجتهدت في ترجمة بعض المصطلحات دون تنسيق جماعي ولا تكتل مجامعي،

(١) أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وثغرات الترجمة: ٩١.

مما انعكس سلبا على فهم وإدراك المصطلح الحديث وخلق حاجز تواصلي بين مكوناته.[1]

النتيجة تقول إنّه من دون تفهم المشكلات تنشأ الوضعية التي يصعب علينا فهمها بصورة واضحة الشيء الذي يكرس الموقف المشكك في قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات الجديدة.

هذا الاضطراب في ترجمة المصطلح يمكن أن يعود بالأساس إلى الطريقة المتبعة من طرف مجموعة من المؤسسات أو المجامع التي تضطلع بصوغ المصطلح، فندرك أن كلمة/ لفظة واحدة يمكن أن تصاغ بناء على ترجمة المعنى أو بناء على التعريف، أو بناء على نقل اللفظة الأجنبية إلى اللغة العربية مع إخضاعها للصوت والنطق العربيين، إلى جانب من يعتمد على آليات النحت أو الاقتراض أو التوليد أو الاشتقاق، والبعض يعود إلى النبش في الموروث العربي القديم قصد العمل على بعثه وإحيائه، والبحث فيه عما يمكن أن يستوعب الحديث، والأكيد طبعا أن لهذه الحسابات في ترجمة المصطلح الحديث أثرا سلبيًا على وضعيته من خلال النزعة الضيقة والخلفيات المعرفية التي ينطلق منها واضعو المصطلح.

وعلى هذا الأساس، فلا مناص من التأكيد أنه لا يوجد أي اتفاق/ إجماع حول

(١) حاولت بعض الدراسات أن تشخص واقع ترجمة المصطلح داخل النظام التربوي واللساني في الوطن العربي، مثلا: (خالد الأشهب، الوجيز في الاصطلاح منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب)، و(بنعيسى أزييط، مداخلات لسانية مناهج و نماذج)، و(عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات)، و(عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية) .... الملاحظ أنها تصورات مختلفة يغلب عليها عدم الاستقرار الدلالي للمصطلح اللساني، نظرا لتنوع الوسائل التي تساعد على صياغة المصطلح العربي، فهناك من يركز على التعريب، و هناك من يرتكز على النحت، و هناك من يصوغه معتمدا على الاشتقاق والتوليد.

المصطلحات الحديثة التي يتم تداولها الآن في المدارس والجامعات[١]، وبالتالي فعوض أن تكون المصطلحات عاملا مساعدا على وحدتنا، أصبحت عائقا أمام تطورنا ثقافيا ولغويا وفكريا، وبالتالي خلق فجوة كبيرة في ترجمة المصطلح داخليا، ففي الوقت الذي كان من اليسير أن نتغلب عليها، فإن اهتمامنا انصب، وللأسف الشديد، على تكريس وضعية التفرقة والاضطراب المصطلحي في علاقته بما هو وارد وخارجي، الشيء الذي انعكس على معظم اللسانيين الذين لم يسلكوا طريقا واحدا في ترجمة المصطلح، ولم يتفقوا على قاعدة واحدة تساعدهم على مقابلة المصطلح باللفظ العربي الواحد.

وما يزيد في غرابة الوضع هو أننا كنا في الريادة من حيث صناعة المعاجم، فقد سبقنا العالم في مجال صناعته بفضل جهود الخليل في "العين" (في القرن الثاني الهجري)، وكنا أيضا أول من خرج إلى الفيافي والقفار لجمع الألفاظ واللهجات الخالصة من أفواه أهلها من منطلق ارتباط اللغة بواقعها، وكنا أيضا من رواد المعاجم المختصة من خلال ابن سيده في معجمه "المخصص" و"فقه اللغة" للثعالبي وغيرهما كثير، بالإضافة إلى كل هذا، كنا السباقين أيضا إلى المعجمة الاصطلاحية بفضل معجم "التنوير في الاصطلاحات الطبية" لابن نوح في القرن الرابع الهجري، كما أننا كنا أول من تربع على عرش الأسس الدقيقة والمنهجية في وضع المصطلح من خلال علم

(١) معلوم أن مكتب تنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية يصدر سنويا العديد من المعاجم المختصة، ومعلوم أن الأمر نفسه يقوم به معهد الدراسات والأبحاث للتعريب التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط بدولة المغرب، إلا أن الملاحظة المسجلة هي أن هذه المجهودات الجبارة في الصناعة المصطلحية لا يوازيها مجهود على مستوى التربوي عبر محاولة إدخال هذه المعاجم ضمن مجال التداول العلمي و المعرفي فتبقى حبرا على ورق، وهو أمر مؤسف للغاية وغير منطقي بالمعنى الذي يدعم إصدار معاجم مختصة دون سن قوانين تجبر استعمالها ما دامت أنها صادرة عن مؤسسات مختصة.

أصول الفقه الذي حدد للمصطلح غاياته ومصادره وطرق استنباطه وموارد دلالته وكيفية إعمال الفكر والبحث العلمي فيه[١].

لكن عندما نأخذ هذا الإرث الثقافي الكبير ونحاول أن نمعن فيه النظر نجد أنه انبثق أساسا من جهود فردية أخذت على عاتقها بناء معاجم عربية تحفظ اللغة العربية من الشتات، وتنوع من الملكة المعجمية عند مستعمليه، دون أن يكون هناك تجاوزا لما هو خارج اللغة، فأين نحن من السلف، الظروف متاحة والموارد موجودة والمعاني ملقاة، وسبل التقاط المعرفة في متناول الجميع، لنجد أنفسنا أمام مجامع لغوية بالاسم، قد انفصلت عن جماعتها وتوزعت جهودها على القيل والقال، لنختم على ذلك بوعد اتحاد المجامع العربية الذي مازال سرابا على الطريق، في الوقت الذي أصبحت الضرورة الملحة إلى التكتل وتوحيد جهود المؤسسات والمجامع من أجل القبض على المصطلح الواحد وتقويته وتوحيد المنهجية التي بموجبها نستطيع أن نبتكر في ترجمة مصطلحات تواكب التطور العلمي الحديث، ففي المصطلح، عوض أن نتصالح نجد أنفسنا نتصارع، فأصبحنا نعيش عصبية مصطلحية شبيهة بالعصبية القبلية، فهذا مصطلح مغربي، والأخر شامي، والآخر قاهري... فأصابنا الارتباك في توحيد ترجمة المصطلح وتوليده، وعجزت أدواتنا تماما عن مواجهة ظاهرة "الانفجار المصطلحي" (Termexplosion)[٢].

إن الوضعية التي يعيشها المصطلح الحديث تعكس بجلاء الارتباك الكبير فيما يخص عملية بوتقته، ولعل التشتت الحاصل في مواقف بعض اللغويين المختصين، وبعض المؤسسات والمجامع تساهم بشكل كبير في تأخير الاستفادة من الفضاء اللغوي الأجنبي، وتعطيل الممارسة العلمية بمصطلحات وظيفية ومحلية نابعة من صميم لغتنا، عطب دفع بالقائمين على الشأن اللغوي في الوطن العربي أن يفكروا في

(١) فجوة اللغة، رؤية معلوماتية: ٣٠٥.

(٢) لمزيد من المعطيات حول هذه الظاهرة المرجو العودة للمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

انجاز مؤسسات ومعاهد ومجامع متخصصة في مواكبة كل ما له صلة بالمصطلحات في كل التخصصات التي كنا نمني النفس أنها ستخرج اللغة العربية من عنق الزجاجة، إلا أن تفعيل دورها مازال يعرف عراقيل على مستوى التنزيل الفعلي لعملها داخل الفضاء الثقافي بشكل عام، فالأكيد أن هذا العبث التنفيذي والتماطل اللامسؤول من شأنه أن يزيد من حجم الفجوة التي تفصل بين الكائن والممكن، الأكيد أن هذا العجز لا يمكن أن نرده إلى اللغة ولا إلى نسقها، بل أصبح كل واحد منا يدرك أن العربية قادرة أن تولد ما لا يعدّ ولا يحصى من المصطلحات لو نحن أحسنا التعامل معها، وأحسنا فعل الترجمة بما يلزم من الدقة والاجتهاد، ولا حاجة للقول إن اللغة تبقى قوية وكبيرة بأهلها، وتصغر بصغرهم.

ومن ثم فإن أحادية التصور وأحادية الدلالة شيئان مختلفان تمام الاختلاف، والحال أن المناداة بضرورة تخصيص مقابل واحد لكل مصطلح يعني العمل على تعطيل مبدأ تعدد المصطلحات وشتاتها في اللغة، مثلما أكد على ذلك عبد القادر الفاسي الفهري معترضا على مبدأ من مبادئ توحيد المصطلح بالقول: "ضرورة وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد"(١).

٣ -إشكالات ترجمة المصطلح الحديث

تتأسس قوة أي لغة بالحوسبة الدقيقة، والاستيعاب الشامل لمختلف التغيرات المستمرة في المعطيات اللسانية الحديثة، والصمود أمام كل تلك التحديات التي يفرضها الواقع الثقافي والحضاري المتقهقر لمجتمعنا اللغوي، أو المنافسة التي تفرض وجودها مع اللغات الأخرى خصوصا في مجال التعليم إذ ينظر إلى اللغة العربية من موقع الضعف في غالب الأحيان، في مقابل ذلك، ينظر إلى اللغات الأجنبية على أساس أنها لغة العلم والتقدم والرقي الفكري، الشيء الذي ينعكس سلبا على التعليم

---

(١) للاضطلاع أكثر على البرنامج الخاص بذلك يرجى العودة إلى: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي: ١٣٧، ١٤٩

وعلى جهود حركات التعريب والترجمة في الوطن العربي، حيث ينقاد المغلبون إلى تقبل الغالب، أو أن الغالب يفرض لغته وثقافته على المغلوب، والحقيقة أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي أثبتت قدرتها على الصمود بسبب جملة كبيرة من المعطيات والخصوصيات الموضوعية التي لا يسمح المجال بتعدادها.

لكن ما يشغل كل مهتم بترجمة المصطلحات الحديثة، ونحن نتحدث عن القدرات والإمكانات التي تتيحها اللغة العربية لمستعمليها، أن نتخلص من كل هذه الغنائيات والنرجسيات التنظير والزعامات الواهية التي لم تعد تجدي نفعا، ونقف عند حدود الواقع والمعطى والإمكانيات، وننظر من الثقب الضيق إلى واقعنا اليوم على أمل أن نهتم بالقضايا الحقيقية التي تتعلق أساسا بالإشكالات المواكبة لترجمة المصطلح، حيت نواجه بموجب ذلك العديد من المطالب اللغوية والتربوية والحضارية المشروعة بضرورة توحيد الجهود وبناء رصيد اصطلاحي عربي موحد ومشترك.

وعلى هذا الأساس، نشير إلى أن أهم الإشكالات التي يعاني منها المصطلح الحديث تبدأ أولا من البرنامج الاصطلاحي الذي يشرف على ترجمة المصطلح وإبداعه، لنقف هنا مع التشخيص الذي قدمه عبد القادر الفاسي الفهري، إذ يعتبر أن أي برنامج اصطلاحي يواجه اليوم إشكالين أساسين يتمثل الأول في توفير العدد الهائل من المصطلحات لمواكبة الحاجة الملحة إلى التعبير عن مفاهيم وتصورات جديدة بعبارات اصطلاحية يوازي عددها العبارات التي توفر في لغات الحضارات الأخرى.

أما الثاني فيرتبط بإشكال التقريب والشفافية بين اللغة العامة المتداولة (المعجم العام) واللغة المختصة (المعجم المختص، أو الإقطاعي، أو الاصطلاحي) حتى لا يبتعد التواضع في الاصطلاح ويُستَغلق، وحتى يظل الذهاب والإياب بين المعجم العام والمعجم المختص قائما وفاعلا. [1]

(١) انظر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي: ١٣٧ – ١٣٨.

إن النظر إلى هذين الإشكالين يمكنان من فهم درجة التباين الحاصل اليوم في معالجة ترجمة المصطلح، فكلما اتسعت الهوة بين المعجم العام، باعتباره يشكل القاعدة العامة المتداولة، والمعجم المختص الذي يعتبر أحد الخصائص الذاتية التي تنشغل بإعطاء وفحص المادة المعجمية في مجال اشتغالها، كلما كان هناك خلط وارتباك وابتعاد عن الفحص الدقيق للمادة المعجمية، هذا التباعد يزكي العجز عن الإحاطة الشاملة بالمصطلح قبل تحوله إلى اللغة العامة، لذلك نعتقد أن آلة الاصطلاح يجب أن تبقى معطلة إلى أن يختمر المصطلح في لغته الأم وينمو ثم نعمل على ترجمته بكل أمانة إلى اللغة العربية تفاديا إلى بعض الانزلاقات المعرفية من قبيل استعمال العرفانية أو العَرفنة أو المعرفية أو الإدراكية للإحالة على (Cognitivism)، أو استعمال صوتيم أو صوتية أو فونيم للإحالة على (Phoneme)، واستعمال (Distributionnalisme) للإحالة على النظرية الاستغراقية، بدل الإحالة على التوزيعية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المصطلحات اللسانية الحديثة التي خرجت بشكل كبير عن المألوف.

ومن أجل ضبط ذلك نعقد مقارنة بسيطة جدا بين ترجمة بعض المصطلحات اللسانية كما وردت في المعجم الموحد ومقابلاتها كما وردت في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب من قبيل لنتبين حجم التباين الحاصل بينهما، ونقف عند حدود الاختلاف بين هاتين المؤسستين في بناء المقابلات اللسانية الأجنبية:

المصطلحات	الترجمة	
	المعجم الموحد	**معهد الدراسات والأبحاث للتعريب**
Grammaticalité	السلامة النحوية	النحوية
A-grammaticalité	عدم الاستقامة	لا نحوية

Complementizer	المعمول به	مصدري
Distribution complémentaire	التعاقب بالتنافي	التوزيع التكاملي
Signe linguistique	علامة الدليل اللغوي العلامة	العلامة اللغوية
Morphème /monème	دالة نحوية	صرفية
Analyse morphologique	تحليل إلى دوال	التحليل الصرفي
Acceptabilité	استحسان القابلية	المقبولية
Compétence	الملكة اللغوية	القدرة اللغوية
Tropicalisation	التحديث أو الابتداء	التبئير

يطرح هذا النوع من المصطلحات عدة قضايا، على رأسها طبيعة الترابط بين المعجم والمصطلح من جهة، وبين المصطلح وما يحيل عليه من مفاهيم من جهة أخرى، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالحمولة الفكرية والثقافية التي يتحرك ضمنها هذا المصطلح، فالسّياق الفكري والثقافي يعكس نوعية المفاهيم التي ينقلها المصطلح على مستوى الحياة التي يعيشها المستعملون له أفرادًا وجماعات، كما يعكس أيضًا نوعية العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الثقافي، لنأخذ آخر مصطلح موظف هنا هو (Topicalisation)، ونفترض أن أي متعلم أو باحث أراد أن يطلع عليه داخل درس لساني معين، فكيف له أن يجمع في الوقت نفسه بين التحديث والابتداء في النحو العربي، وبين التبئير في اللسانيات الحديثة، تم ما الغاية من هذا التعدد؟ يشخص هذا التباين في الترجمة مشكلا كبيرا داخل منظومتنا الثقافية بشكل عام، فهو جزء من مشكل كبير تعاني منه مؤسساتنا المسؤولة على ترجمة المصطلح وتعريبه، وهو المشكل يمكن

ترجمته على مستوى التنسيق بين المؤسسات والمجامع العربية الذي لم يفعل إلى اليوم، فبمجرد أن نسمع أن هذه الترجمة مغربية أو تونسية أو مشرقية دليل أن كل مؤسسة تشتغل بسياسة خاصة ومنغلقة تماما عن بقية المبادرات الأخرى، وبذلك نضيف متاعب جديدة للمتعلم والباحث العربي هو في غنى عنها، ولا شك أن تعدد المتدخلين في المعجم واختلاف وجهات نظرهم ومستويات تكوينهم اللساني ساهم بشكل كبير في وجود نوع من عدم الوضوح في التعامل مع المقابل الأجنبي.

نعتقد أن هذه المقابلات المقترحة تعكس عدم التنسيق بين اللساني اللغوي والمختص حتى يتم التحديد الدقيق لها، إلا أنه لا يمكن أن نلتمس الموقف الموسوعي للمصطلح إلا من خلال شخصين اثنين، لغوي عارف بدقائق اللغة العربية ومختص يستطيع أن يحدد المضامين الفكرية والثقافية التي نما داخلها المصطلح، ولتكتمل الصورة عن المعطيات الصرفية، والاشتقاقية، والدلالية للمصطلح قد نستدعي كل ما له علاقة بالموضوع، فلا نقبل أن يروج مصطلح في الأبحاث العربية خارج إطار التنسيق العام، هو التنسيق الذي يجب أن تشرف عليه مؤسسات وصية تفرض سلطتها على الترجمة والاستعمال السليم للغة.

كما يكشف هذا التضارب في المصطلحات الطابع الانفرادي الذي يبرز أن هناك انحراف للمعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، إذ يرجع ذلك أساسا إلى عدم التنسيق في نقل المصطلح، فبعض المصطلحات السيّارة تنتقل من مجال إلى مجال آخر دون أن تبدل من مدلولها، مثل "Marque" التي تقابلها "السّمة" التي تنتقل داخل مستويات الصواتة والصرافة والتركيب بنفس النسق، فنقول "Marqué" بمعنى "الموسوم" و"Marquage" "وسم"(١)، وبالتالي فكلما زادت الهوة بين اللغة العامة والاصطلاح كلما كانت عملية التطور والتوليد مؤثرة في النسق الدقيق والأمثل الذي يحكم عملية التحديد.

---

(١) انظر: التقييس المصطلحي في البلاد العربية: ٧١.

إلى جانب هذه الإشكالية التي يعاني منها البرنامج الاصطلاحي، لم تسلك قاعدة ترجمة المصطلح طريقاً واحداً لمقابلة المصطلح باللفظ العربي الواحد، إذ لا يكفي أن تكون لدينا قائمة بالمصطلحات، لكن الأهم أن تكون لنا ضوابط نسقية في صوغ هذه المصطلحات بشكل يضمن نوعاً من الانسجام والدقة والمرونة في استخراج المقابل المناسب، اعتبارا أيضا إلى الجمود الذي ظل يطبع آليات تكوين المصطلح، فعلي الرغم من القاسم المشترك الذي تجتمع عليه كل المؤسسات والمجامع اللغوية العربية والمتجسد في أهمية التعريب، إلا أن هناك من ينتصر للترجمة على حساب التعريب، إذ لم نستغل هذه الرخصة كما يجب، علاوة إلى أن بعض المصطلحات يجب التعامل معها بحرص شديد نظرا للحساسية الثقافية والوجدانية من قبيل " الخطاب، والنص، والتأويل ".

نعتقد أنه من المفيد أن نقوم بعملية اختزال في مجموعة من النقط حتى يسهل على القارئ مناقشتها والوقوف عندها بما يلزم من الدقة، اعتبارا منا أنه لا سبيل للاختباء وراء النرجسيات والعنتريات التي تعمل على تسويق الكلام المعسول حول لغتنا، الكلام شيء والواقع شيء آخر، اللغة العربية تعيش أزمة حقيقة في إيجاد الترجمة المناسبة المصطلح الأمثل، والأكيد أننا عندما نضع الأصبع على الداء يسهل الحصول على الدواء وبالتالي فإن الحكمة تقتضي التعامل مع الواقع المصطلحي من منطق الواقع والموجود، وعليه نؤكد أن أزمة ترجمة المصطلح الحديث ترجع، علاوة على ما ذكر أعلاه، إلى:

١- التنوع في مصادر التكوين العلمي للسانيين يؤثر على شكل سلبي في مسالة توحيد ترجمة المصطلح.
٢- توزيع اللسانيين عبر مشارب معرفية مختلفة، فرنسية وإنجليزية وألمانية، مما يعكس النزعة الإيديولوجية التي تطبع أبحاثهم.

٣- تضارب المصطلحات بين كل الاتجاهات يجعل وضع المصطلح في حاجة إلى إعادة ترتيب البيت حفاظا على وحدة المصطلح ومحاولة في الدفاع عن أحاديته.

٤- اختلاف الآليات التي تستخدم في ترجمة المصطلح من مجمع /معهد لغوي إلى آخر، بل من لساني إلى آخر مما يعكس أن عملية التنسيق غائبة وغير حاضرة بأي شكل من الأشكال.

٥- اتساع الهوة بين الجانب النظري والجانب المنهجي بين أقطاب الدرس العربي.

٦- معالجة المصطلح من زاوية فكرية تصورية مما يسقط معالجته في اختصاص آخر يقترب من المفهوم.

٤ – نحو مصطلح لساني موحد

يحكى أن ملكا سأل الفيلسوف "كونفيشيوس" في الصين عن كيفية إصلاح البلاد فأجابه: "عليك أن تبدأ بإصلاح اللغة"[(١)(٢)] إذن، اللغة العربية الفصحى في حاجة إلى تلاحم جميع المختصين من أجل العمل على تيسير استعمالها في الحياة العامة، وتجنب كل التعقيدات الممكنة، وتدليل الصعوبات الكائنة، وتبسيط القواعد النحوية والصرفية، مع العمل على تزكيتها بقوالب صيغية ومصطلحات جديدة في حدود اللغة القابلة للاستعمال، هنا يمكن أن نبتدئ بوضع منهجية واضحة وموحدة في توليد المصطلح الحديث وترجمته، وهذا ما دفع مجموعة من الباحثين إلى الاعتماد في المجال الاصطلاحي على مجموعة من الآليات المعروفة هي: الاشتقاق، والاقتراض، والنحت، والتوليد، إذ يصرّ بعض المصطلحيين على إيجاد المقابل العربي وتجنب الوافد الأجنبي، هذا التجنب الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى خلق مقابلات متعددة،

(١) التعريب والمعاصرة: ٧١.

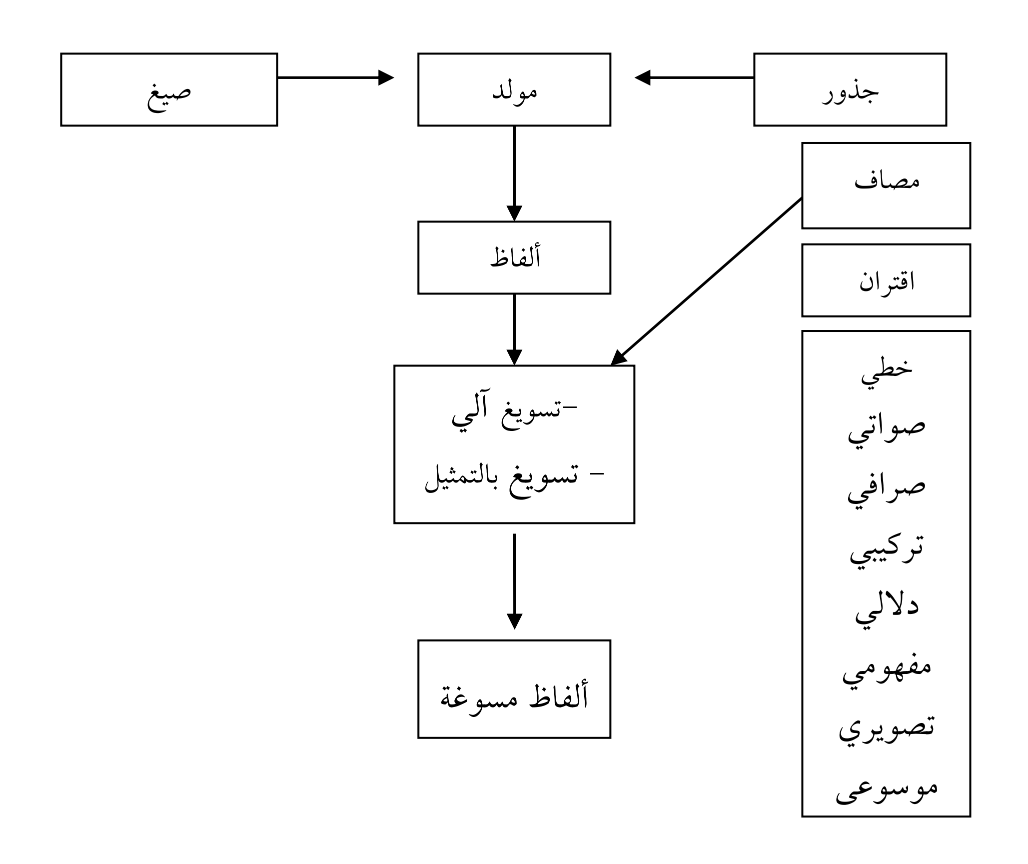
..

وعلى ضوء هذا، يتأكد أن النقاش والخلاف بين اللسانيين الساهرين على تنظيم المصطلح داخل المعجم يترجم في شكل تباينات، فمنهم من ينتصر للنحت فيضع كمقابل لـ (Electromagnétique) مثلا: (كهرمغناطسي) وهناك من يعمل على تحليل الكلمة ويقسمها إلى أجزائها الأصلية قبل تعريبها مثلا(Walky-talky) للإحالة على جهاز الاتصال اللاسلكي، في مقابل ذلك هناك من يبحث في الإرث اللغوي ليستعمل التلفون بدل الهاتف والعكس صحيح.

وهو الأمر الذي انعكس، بالتأكيد، على عملية عدم الضبط الدقيق للمصطلح اللساني الحديث، إذ نجد كمقابل ل مصطلح (Phonology) عشرات المقابلات مثلا: علم الأصوات التنظيمي، علم التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات، النطقيات، علم الأصوات، علم الأصوات التشكيلي أو التنظيمي، علم النظم الصوتية، دراسة اللفظ الوظيفي، علم الأصوات اللغوية الوظيفي، وبالتعريب يمكن أن ننقل الكلمة عبر الاشتقاق (Phonological) كمقابل لـ: فونولوجي، و(Phonology) كمقابل لـ: فونولوجيا.(١)

إذا كان جميع المختصين، وكل المجامع اللغوية لا تخرج عن ذلك الإطار الذي يحدد بشكل قوي القواعد الأساسية التي بموجبها يحوسب المصطلح، فلما لا توجد خطاطة عامة نعمل بموجبها على توحيد ترجمة المصطلح، وتوفر لنا مجموعة من إمكانات التوليد الدقيقة والمضبوطة، من منطلق تطبيق آلية الاشتقاق، والنحت، والاقتراض، والتوليد، وفي هذا الإطار أورد الفاسي الفهري خطاطة عامة نعتقد أنها كفيلة بأن تحل مشكل المصطلح اللساني وهي:

(١) قدم الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وثغرات «الترجمة"، الصادر عن منشورات زاوية سنة (٢٠٠٥) بالمغرب العديد من الأمثلة التي ترتبط بشتات المقابلات الأجنبية للمصطلح الواحد وتعددها، مما أثر بشكل كبير على وضعية المصطلح في التعليم وفي البحث العلمي بشكل عام.



خطاطة عامة لقاعدة الاصطلاح المولد(١).

تشتغل الخطاطة وفق نسق محوسب ودقيق؛ إذ يتم في مرحلة أولى قَرنُ الجذور المولَّدة بالصيغ، التي بموجبها يتم العمل على توليد عدد من الألفاظ التي تخضع لعملية الإلصاق، لتحط الرّحال داخل المصافي الآلية إذ يتم استبعاد الجذور التي يتكرر فيها الحرف الواحد مثلا (ب ب ب) فهو جذر غير ممكن آليا، وتصفى كذلك الجذور التي تبتدئ بصامتين مثلا: (قق) (ظظ)، وإذا كانت بعض الحالات الشاذة يتم إدراجها ضمن معجم خاص، ولكن لا يتم توليدها بطريقة آلية، ليتم الانتقال إلى عملية التسويغ بنوعيه الآلي وبالتمثيل الذي نعود فيه إلى المعاجم والنصوص في علاقتها بحدود

(١) المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي: ١٤٥.

مستوى النسق اللغوي، إذ يجب هنا أن نفصل بين ما يمكن أن يقبله النسق، وبين ما لا تقبله المعاجم والعكس، ومن تم لا يمكن أن نحكم على عدم وجوده بالأصل، وهي الفكرة التي تجعلنا نفرق، حسب الفاسي الفهري (٩٨)، بين الأشياء التي نصل إليها عن طريق التوليد والأشياء التي ننقلها من النصوص فقط، بل هي فكرة أساسية تجعلنا نفرق بين الأشياء التي يقبلها كل مستوى قبل أن ننتقل بعد ذلك إلى إعطائها صورة خطية عربية محوسبة بدقة.[1]

بناء على هذا، نقول إذا كانت المصطلحات اللّسانية تتوق لأن تصبح دراسية علمية للمفاهيم والمفردات الموجودة في اللغات الأجنبية، فإن التوليد الاصطلاحي باعتباره آلية معيارية، يمكن عدّها قاعدة تتجه نحو التمثل والتحقق، هذا شيء سينعكس على ضبط العوالم التي من خلالها يمكن أن نصنع ثقافة اصطلاحية جديدة تمنح الدرس العربي هوية جديدة وحيوية جديدة تواكب التطور الذي ما فتئت هوّته تتسع يوما عن يوم، وتبديد هذه الهوة لن يتأت إلا عبر المرور على سكة توحيد المصطلح اللساني وتزكية حضوره.

(١) نجد في كتاب المقارنة والتخطيط لعبد القادر الفاسي الفهري فصلا كاملا عنونه بـ (المصطلح المولد)، قدم فيه الكثير من التفاصيل التي تخص البرنامج العام لقاعدة الاصطلاح المولد وعلاقته بمولد الصّور GENFO الذي يشتغل على محاولة سدّ الثغرات الموجودة في القواعد المعجمية عن طريق بناء قاعدة بيانات ذكية صالحة للبلورة والتطبيق، والعمل كذلك على بناء قاعدة مصطلحية متعددة اللغات بالاعتماد على آليات التوليد.

خاتمة

حاولنا في هذا الموضوع أن نثير بشكل صريح أهمية أن نعمل على توفير كل الشروط الضرورية والكافية التي تساعد على خلق المناخ المناسب للعمل الاصطلاحي في بلادنا لما للأمر من أهمية على الناشئة مستقبلا، فالضرورة أصبحت تفرض نفسها في أن نجعل من الأنظمة التربوية الباب الأول للاستثمار في العنصر البشري، فإذا أردنا أن نتطور فيجب أن نعتمد على طاقاتنا الداخلية والعمل على احترام لغتنا واحترام هوياتنا، هذا لا يعني أبدا أن نغلق الأبواب أمامنا، بل يجب أن نبحث في كل الأنظمة الإصلاحية بشكل عام لكي نخلق لأنفسنا أنظمة تعريب وترجمة مكيفة مع المحيط وقادرة على مساءلة الماضي وإزعاج أفكارنا المتحجرة، فلا نجاح بدون تطوير اللغة توليدا وترجمة وتعريبا، ولا لغة بدون معرفة، ولا معرفة بدون اجتهاد ومثابرة.

المراجع

أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وثغرات "الترجمة"، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات زاوية، المغرب، ٢٠٠٥.

آليات توليد المصطلح: الإكراهات والتحديات، عبد الكبير الحسني، ضمن أشغال الندوة التي أقيمت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية تحت عنوان: (المصطلح وبناء الأنساق المعرفية: قراءة في كتاب المصطلح والمفهوم والمعجم المختص للدكتور محمد الخطابي)، يوم الأربعاء ١٨ أبريل ٢٠١٨.

التعريب والمعاصرة، محمد بنخلف، الوحدة، ع: ٣٣، المغرب، ١٩٨٧.

التقييس المصطلحي في البلاد العربية، محمد حلمي هليل، تعريب الطب، مج: ٧، ع: ١، الكويت، ٢٠٠٣.

حول المفهوم والمصطلح في الفكر العربي، قيس خزعل جواد، رسالة الجهاد، ع: ٨١، ليبيا، ١٩٨٩.

الرصيد المعجمي في اللغة العربية، عباس الصوري، الرباط، ١٩٩٥.

فجوة اللغة رؤية معلوماتية، نبيل علي، ونادية حجازي، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٥.

لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، البيضاء، ١٩٨٥.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٩.

المقارنة والتخطيط، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، ط١، المغرب، ١٩٩٨.

نحو منهجية لوضع المصطلح العربي الحديث، محمد هيثم الخياط، الموسم الثقافي ١٢ لمجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، ١٩٩٥.

Kaynakça / References

Aliyyat Tawlid Almstlh: Al'iikrahat Waltahadiyati, Abd Alkabir Alhisani, Dimn 'Ashghal Alnadwat Alty 'Uqimat Bikaliat Aladab Waleulum Al'iinsaniat Taht Eunwan: (Almustalih Wabina' Al'ansaq Almuerafiati: Qara'atan Fi Kitab Almustalah Walmafhum Walmuejim Almukhtasi Lilduktur Muhamad Alkhatabia), Yawm Al'arbiea' 18 'Abril 2018.

Allisaniaat Wallughat Alearabiatu, Abd Alqadir Alfasi Alfahrii, Dar Tawbaqal, Albayda', 1985.

Almaejam Almawahad Limustalahat Allisaniaati, Almunazzamat Alearabiat Liltarbiat Walthaqafat Waleuluumi, Tunis, 1989.

Almuqaranat Waltakhtitu, Abd Alqadir Alfasi Alfahrii, Dar Tubqal, T1, Almaghrib, 1998.

Alrasiid Almuejimiu Fi Allughat Alearabiati, Eabbas Alsuwri, Alrabat, 1995.

Altaerib Walmueasiratu, Muhamad Binukhlif, Alwahdat, E: 33, Almaghrib, 1987.

Altaqyis Almustalahiu fi Albilad alearabiati, Muhamad Hilmi Halil, Taerib Altab, Maj: 7, E: 1, Alkuayt, 2003.

'Azmat Allughat Alearabiat Fi Almaghrib Bayn Aikhtilalat Altaeadudiat Wathugharat "Altarjimata", Abd Alqadir Alfasi Alfahrii, Munshurat Zawiat, Almaghrib, 2005.

Fajwat Allughat Ruyat Maelumatiatun, Nabil Ealy, Wanadiat Hijazi, Ealam Almuerifat, Alkuayt, 2005.

Hawl Almafhum Walmustalih fi Alfikr Alearabii, Qays Khazeal Jawad, Risalat Aljhad, E: 81, libya, 1989.

Lisan Alearab, Ibn Munzur, Dar Saadir, Bayrut.

Nahw Manhajiat Liwade Almustalah Alearabii Alhudiati, Muhamad Haytham Alkhayati, Almawsim Althaqafiu 12 Limajmie Allughat Alearabiat Al'urdni, Al'ardun, 1995.